

المَجَازُ

بَيْنَ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ

المجلس الأول

لفضيلة الشيخ الدكتور /

محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني

مفظه الله وغفر له ولوالديه



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدم: الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد على آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، حياكم الله أيها الأحباب الكرام في أولى هذه اللقاءات من سلسلة اللقاءات الشهرية، لشيخنا حفظه الله ونبدأ هذا اللقاء بمحاضرة بعنوان: المجاز بين النفي والإثبات فليفضل حفظه الله...

الشيخ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمده ونصلي على رسوله الكريم، أما بعد:

هذه المجالس التي بدأها؛ هي تتعلق بمسائل منهجية، مسائل تتعلق بمنهج أهل السنة والجماعة، نتحدث عن أصولهم وخصائصهم وميزاتهم وجهودهم في هذا الباب وخلاف المخالفين في هذه الأصول، وهي منوعة، كان المفروض أن نبدأها ببيان أصول أهل السنة والجماعة، ثم نَتبعها ببيان مصادر التلقي عند أهل السنة والجماعة ثم نخصص مجلساً عن أخبار الآحاد، وهي مسألة تتعلق بمصادر التلقي والأصول أيضاً، ولكن ما وجدتُ فرصةً للاستعداد لهذه اللقاءات؛ فأحببت ألا يخلوا المجلس عن فائدة؛ فغيَّرتُ الموضوع إلى موضوعٍ أيضاً يتعلق بهذه السلسلة، كنتُ أريد أن أتحدث عنه لاحقاً ولكن قدمته وهو موضوع: **(المجاز بين النفي والإثبات)**.

هذا الموضوع يتعلق بكيفية فهم النصوص، يتعلق بالتعامل مع النصوص، ويتعلق بالمنهج في فهم النصوص، وهو في أصله موضوعٌ لغويٌّ بحث، ولكنه أقحم في مجالاتٍ كثيرة؛ أقحمه من أنشأه وأختره، وسيكون حديثي عن هذا الموضوع في المحاور التالية:

- **التعريف.**
- **تحرير محل النزاع.**
- **أثر المتكلمين عموماً والمعتزلة خصوصاً في تدوين علم البلاغة.**
- **أسباب اهتمام المعتزلة باللغة العربية والتفسير.**
- **المعتزلة هم الذين اخترعوا نظرية المجاز.**

- ما هي أغراضهم من وضعه واختراعه؛ عرضُ شيءٍ منها.
- مجالات اعتمادهم على المجاز.

تمثيل لأغلب ما ذُكر من كلام الزمخشري، وعرض موضوع آخر كان عوضًا عن المجاز عند المجازيين ونحن نُقلدهم فيه وفي عوضه، استيراد أثر الزمخشري في هذا المثال؛ أثره على البلاغيين وعلي المفسرين.

بعد هذا: المجاز بين النفي والإثبات، وعرض المسألة في أصول الفقه كيف تُعرض، كيف تُعرض هذه المسألة ومسائل أخرى لها تعلق بمنهج أهل السنة، أنت لما تنظر في عرضها في أصول الفقه وفي علم الكلام تجد أن المسألة محسومةٌ من البداية؛ من ناحية قوة كفة المخالفين، ومن ناحية كثرة القائلين بذلك القول، وقلة القائلين بقول أهل السنة؛ هكذا؛ عَرَضُ هذه المسائل في كتب الأصول عرض مشوه جدًا، وهذا ليس خاصًا بمسألة المجاز وإنما عامٌّ في أغلب المسائل التي يُخالف أهل البدع فيها أهل السنة والجماعة؛ لأنهم هم الذين يكتبون في علم الكلام، وهم الذين يكتبون في البلاغة، وهم الذين يكتبون في التفسير، وهم الذين يكتبون في الأصول؛ فما يخرعونها هنا يسربونها هنا وهنا وهنا، فالواحد يظن أنه أمام ظاهرة علمية بحثه، وهو مع نظرية اخترعها هذا المبتدع أو ذلك المبتدع.

بعد ذلك: الأقوال في المجاز ووقفه مع موقف شيخ الإسلام من المجاز؛ ووقفه خاصة في هذا الموضوع؛ مع عرض أقوال الناس في موقف شيخ الإسلام، كيف قرأوا موقف شيخ الإسلام من المجاز؛ كل واحد يُفسره حسب ما وصل إليه.

طبعًا كل هذا ونحن لم ندخل في الصميم بعد، الصميم هو إبطال المجاز، وهذا من الصعب أن نتطرق إليه؛ فلعلنا نجد فرصةً أخرى لتحدث عن هذا الموضوع؛ لأنه موضوعٌ مهمٌ جدًا، وله آثاره في كثيرٍ من العلوم الأخرى، ولا بد أن نعرف ما هي خلفيات هذا الموضوع.

وكما سمعتم في المحاور، بعض المحاور قد لا تبدو الصلة القوية بين ما نحن بصدده وبين ما سأعرض له، مثلًا: أثر المتكلمين وأثر المعتزلة في تدوين علم البلاغة، أسباب اهتمام المعتزلة باللغة العربية والتفسير، المعتزلة هم الذين اخترعوا المجاز؛ هذه الموضوعات أنا عندي هي أهم من صميم الموضوع، لأننا إذا دخلنا في صميم الموضوع وذكرنا الأقوال وأدلة القائلين ورجحنا ما نراه راجحًا

وقويًا بأدلته؛ قد تخفى أمورٌ، وهي مهمةٌ جدًّا، وهي التي قادت إلى هذا الصراع أصلًا، فلذلك رأيتُ أننا نبدأ من هنا؛ من الصفر نبدأ؛ حتى نعرف أننا أمام نظريةٍ بدعيةٍ بحته ليس لها علاقةٌ بالموضوع، طبعًا هذا الذي أقوله سيُقابل بكثيرٍ من الاستغراب من أهل السنة ومن غيرهم؛ ولكنني -بفضل الله- أقول كل ما أقوله معتمدًا على الأدلة والقرائن، وبعضها وستعرض أمامكم -بإذن الله-، فهذه النظرية يعني ليس لها علاقة باللغة العربية؛ إنما أقحمت في اللغة وأكرهت اللغة وطوّعت لتكون أداةً لأولئك الذين اخترعوها في مجالاتٍ كثيرةٍ سنشير إليها في حديثنا عن المجاز.

نبدأها بتعريف الحقيقة والمجاز:

الحقيقة لغةً: من الحق، الحق هو الثابت، وهي إما فعيل بمعنى فاعل أو فعيل بمعنى مفعول، الحقيقة إذا كانت فعيل بمعنى فاعل فهي: من حَقَّ الشيءُ إذا ثبت، ومنه: الحاققة، من أسماء يوم القيامة، لماذا؟ لأنها ثابتة كائنة لا محالة.

أو بمعنى فعيل بمعنى مفعول: من حَقَّقْتُ الشيءَ إذا أثبته فيكون معناها الثابتة أو المُثبتة في موضعها الأصلي، والتاء في الوجه الأول للتأنيث وفي الوجه الثاني إذا كانت فعيل بمعنى مفعول لنقل اللفظ من الوصفية إلى الإسمية، كما في نطيحة أكيلة؛ لأن فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ هذا لغةً.

اصطلاحاً: عرفها أبو الحسين البصري بأنها: ما أُفيد بها ما وُضعت له في أصل الاصطلاح الذي وقع التخاطب به.

طيب يقابل الحقيقة ماذا؟ المجاز.

المجاز لغةً: مفعول من الجواز وهو العبور والانتقال والتعدي، يقال: جُزْتُ الموضعَ أجوزه جوازًا، أي سلكته وسرتُ فيه وأجزته أي قطعته. فالمجاز مصدرٌ ميميٌّ من جاز الشيءَ جوازًا إذا تعدها، ويمكن أن يكون بمعنى اسم المكان من قولهم: جاز الطريقَ مجازًا إذا سلكه.

المجاز نُقل إلى الكلمة الجائزة؛ من المجاز إلى الكلمة الجائزة، أي المتعدية مكانها الأصلي، أو المُجَوِّز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدُّوها مكانها الأصلي.

اصطلاحاً: اختلفوا في تعريف المجاز اختلافاً عريضاً، أين ستجدون تعريف المجاز؟ ليس في البلاغة فقط؛ طبعاً هي تتعلق بموضعها الأصلي البلاغة، ومبحث المجاز يعتبر من صميم البلاغة الآن بعدما صارت جزءاً من اللغة العربية وتبحثون عن تعريفاتها لأنني لن أذكر المصادر في كتب البلاغة وفي كتب الأصول؛ فهي مصادر هذه التعريفات.

المجاز أشهر ما قيل فيه: هو اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له في اصطلاح التخاطب. عرّفه به القزويني، القزويني معاصر لشيخ الاسلام له «تلخيص المفتاح»، «مفتاح العلوم» هذا كتابٌ فيه البلاغة وفيه غير البلاغة، ألفه السكاكي وهو معتزلي، ما يتعلق بالبلاغة أخذَهُ وأفرده القزويني في كتابه «تلخيص المفتاح».

عرفه الجرجاني، -الجرجاني من القرن الخامس اللُّغوي المعروف والمؤسس الثاني للبلاغة، سنعرف في المؤسسين للبلاغة؛ الأول معتزلي والآخر معتزلي وبينهم أشعري، وتوقعوا مع سيكون في هذا العلم من النظريات التي تخدمهم-.

يقول: كل كلمة أريد بها غير ما وَقَعَتْ له في وَضْع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول. أي: لقريئة تصرف عن الحقيقة إلى المجاز، وإن شئت قلت -لا زال الكلام له-: كل كلمة جزت بها ما وقعت له في وضع الواضع.

هناك واضع، هذه النظرية مبنية على أن هناك واضعٌ، والحديث عن وضع اللغة، اللغة هي اصطلاحية أو إلهامية معروفٌ، النظرية هذه مبنية على فكرة الواضع، إلى ما لم تُوضع له من غير تستأنف فيها وضِعاً لملاحظة بين ما تُجَوِّزُ بها إليه وبين أصلها الذي وُضعت له في وَضْع واضعها. «أسرار البلاغة» للجرجاني.

الرازي يقول: ما أُفيد به معني مصطلح عليه غير ما اصطُح عليه في أصل تلك المواضع التي وقع التخاطب بها لعلاقة بينه وبين الأول.

طبعاً تعريفاتهم كثيرةٌ، ذكر الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُم اختلفوا في تعريف الحقيقة والمجاز على قولين، ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ ذكر المجاز في كتابه «الصواعق المرسله»، «الصواعق المرسله» هذا الكتاب فيه أربع موضوعات وهذه الموضوعات سمّاها طواغيت، هذه الطواغيت تقديم العقل على النقل.

المجاز، قولهم بظنية أخبار الآحاد، وقولهم بظنية الأدلة اللفظية؛ الكتاب كله عبارة عن هذه الموضوعات الأربعة، وأوسع مصدرٍ لإبطال هذه النظرية هو «الصواعق المرسله»، وقَدَّمه بمقدمةٍ استغرقت مجلداً وأكثر في التأويل، قدم الكتاب بمقدمةٍ في التأويل استغرقت أكثر من المجلد، يقول: اختلفوا في تعريف الحقيقة والمجاز على قولين:

الأول: الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيه فيما وُضع له أولاً، والمجاز هو اللفظ المستعمل فيما وُضع له ثانياً.

القول الثاني: الحقيقة هو المعنى، -هناك فرقٌ بين أن يكون المحور هو الاستعمال أو أن يكون المحور هو المعنى-، القول الثاني: الحقيقة هو المعنى الذي وُضع له اللفظ أولاً، والمجاز استعمال اللفظ فيما وُضع له ثانياً.

يقول: ها هنا ثلاثة أمور: اللفظ، المعنى، والاستعمال، منهم من جعل مورد التقسيم هو الأول اللفظ، ومنهم من جعل مورد التقسيم هو الثاني المعنى، ومنهم من جعل مورد التقسيم الثالث الذي هو الاستعمال.

والمجاز لا بد فيه من علاقة، وهذه العلاقة هي التي تُسوغ الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، وإذا لم تكن هناك علاقة؛ فلا يجوز أن تدَّعي أن هذه حقيقة وهذه مجاز، لا يجوز، لا بد أن يكون هناك علاقة، هذه العلاقة هي التي تُلفت النظر، هي التي تُسوغ الانتقال من الحقيقة إلى المجاز، ولذلك العلاقة دورها محوري في كل ما يدعى أنه مجاز، فإذا ادعى أحدٌ أن هذا مجازٌ، نقول له: ما هي العلاقة؟ نُطالبه، وكذلك القرينة، ما هي القرينة التي تدل على أن هناك التجوز؟ على أن هناك انتقالٌ من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي؟ والقرائن لغويةٌ وعرفيةٌ وشرعيةٌ وعقليةٌ، وكل من يدعي المجاز يذكر شيئاً من هذه القرائن، إذا لم توجد قرينة فالقضية كلها لا أساس لها، ولذلك في الأخير إن تحدثنا عن الموضوع مرةً أخرى في الأخير سنخصص مجلساً عن القرينة فقط -بإذن الله-؛ لنكتشف أن القرينة عن المجازيين المتكلمين واحدة لا ثاني لها، وهي: أن هذا لا يليق بالله ﷻ؛ تقديم العقل على النقل، وأن العقل لا يُجوزه الله ﷻ؛ قرينةٌ عقليةٌ، سموها قرينة الحذف قرينة المجاورة قرينة المشاكلة؛ ولكنها في النهاية واحدة، وبالتالي سنعرف أن الموضوع من البداية تحكُّمٌ ويمر بالتحكم وينتهي بالتحكم.

أولاً: تحرير محل النزاع.

حتى لا يُظن بمن يُنكر المجاز أنه يصادم اللغة؛ لا بد أن نحرر النزاع، إذا قال شخصٌ: رأيت أسدًا يخطبُ، فالذي يُنكر المجاز هل ينكر أن المراد بالأسد هنا الرجل الشجاع؟ لا، لا ينكر؛ إذا أنكر هذا حله آخر، التخاطب معه يكون باعتباره كذا وكذا؛ لا أحد ينكر هذا، لماذا اتفق الجميع؟ لأن هناك قرينةً فعلاً تدل على أن المراد بالأسد هو الرجل الشجاع وليس السبع، وهي القرينة «يخطب» أليس كذلك؟ طيب، هنا الخلاف؛ لا خلاف بين المجازيين وغيرهم على أن المراد بالأسد هنا الرجل الشجاع، ولكن الخلاف في تسمية هذا الأسلوب هنا؛ هم يسمونه مجازاً، ونحن نسميه حقيقةً، نحن نقول: ما دام أن المتبادر إلى الذهن هو الرجل الشجاع فهذا اللفظ حقيقةً هنا؛ استعماله لهذا المعنى هنا حقيقة، طبعاً نحن سنستغرب، لماذا نستغرب؟ لأن الثقافة هذه غلبت حتى علينا؛ أن هناك مجاز وأن أسس المجاز كذا وكذا؛ فلذلك من الصعب أن نتأقلم معه، ولكن نحن نبين الحقيقة ونعتقد أن هذه هي الحقيقة.

ما المانع أن تسميه مجازاً؟

لا مانع هناك أن تسميه بأي تسميه، تسميه مجاز تسميه توسع، لا مانع، ولكن المجاز صار مصطلحاً معيناً تتبعه أحكامٌ معينة؛ فلذلك إذا سميت مجازاً سأكرهه على قبول هذه السلسلة الطويلة وفي كل مكان. **ولذلك أنا أقول:** اللغة العربية فيها من التوسع ما لا يوجد في أي لغة في العالم، ويكفيها شرفاً أنها لغة القرآن، والسيوطي له كتاب في أنواع علوم اللغة العربية «المزهر» فيها توسع وفيها أساليب وفيها تفنن، ولكننا أمام مصطلح، هذا المصطلح إن قلتَ به لا بد أن تقول بأحكامه، وإن لم توافق على هذا المصطلح لا بد أن تُبرر موقفك؛ لأن هذا الموضوع سار الآن يُثار كأنه جزءٌ من اللغة العربية، أليس كذلك؟ الذي يدرس البلاغة؛ ثلث البلاغة أو قريب من هذا مجازٌ، ويوصف المجاز بأنه مظهرٌ من مظاهر جمال هذه اللغة، والذي ينكره يصطدم مع كل هذه العلوم، ولذلك نحن نقول: ليس هناك خلافٌ في المعنى والخلاف في هذا المصطلح، أنا لا أسميه الآن (مجاز) بعد ما صار مصطلحاً وَضَعَهُ فلانٌ لغرضٍ معينٍ وإثبات أمورٍ معينة؛ أنا لست معه أصلاً في السلسلة هذه.

ولذلك بعضهم يستهزئ بمن يقول: **أقول بالتوسع في اللغة ولا أسميه مجازاً.** أنا أقول هذا التوسع اسمه مجاز عند الزمخشري وعند تلاميذه أمثالك، أنتم تسمونه مجازاً، أهل السنة لا يسمونه مجاز لماذا؟ لأنهم ليسوا معكم في هذه الأحكام التي ستلزمون بها، ما هي تلك الأحكام؟

أولى تلك الأحكام: أن هذا الأسلوب واستعمال الأسد هنا ليس هو الأصل، على خلاف الأصل؛ أين قال أهل اللغة: أن استعماله هنا على خلاف الأصل؟ لا؛ لا، استعماله هنا على الأصل؛ لأن الحقيقة هي الأصل، والمجاز ليس هو الأصل؛ ولذلك المجاز يُوصف بأنه ليس هو الأصل ويُوصف بأنه يجوز نفيّه. لو قال شخصٌ: إطلاقك للأسد على هذا الرجل ليس بصحيحٍ هذا رجلٌ وليس حيوانًا مفترسًا؛ يجوز، يجوز على هذه السلسلة، ولكن عند العرب لا يجوز، ما دام لا يجوز؛ إذن هو ليس هذا ذاك المجاز الذي أنت تُثبتّه.

هناك ظاهرةٌ، هذه الظاهرة لا بد أن تتضح لنا من خلال هذه الموضوعات التي تُعرض، هناك ظاهرةٌ وهي موجودةٌ في كثيرٍ من الموضوعات؛ أهل السنة أو بعض أهل السنة يُوافقون المبتدعة في نظريةٍ ويرون أن بإمكانهم أن يقولوا بأصل الفكرة دون توابعها ودون أحكامها، وبذلك يتورطون ويُورطون، وهذا موجودٌ، سنجد عددًا من أهل السنة يُوافقونهم في المجاز ولا يُوافقونهم في الأحكام، ولكنهم يقولون: إما تثبت أو لا تثبت أنت حر؛ ولكن إذا قلتُ بالمجاز، ونحن الذين صنعناه؛ لماذا تخالفنا في الأحكام؟ فماذا نقول نحن؟ نحن نقول: هذا أبو الحسين المعتزلي وهذا الزمخشري وهذا العلوي اليمني نقول لهم كلهم: لكم دينكم ولنا ديننا؛ هذه نظرياتٌ أنتم وضعتموها، هي لا شك أنها تخدمكم، وهي لكم؛ وبما أننا نُخالفكم في الأصول، ولأجل محاربتنا في تلك الأصول اخترعتم هذه فلن نوافقكم عليها.



الموضوع الثالث: أثر المتكلمين عموماً والمعتزلة خصوصاً في تدوين علم البلاغة.

هذا الموضوع -أنا أتحدث عن نفسي- عندي مهمٌ جدًّا؛ لماذا؟ لأنه فعلاً سيكشف هذا الموضوع أننا أمام ظاهرة خطيرة، لا بد أن نتنبه لها دائماً، وخاصةً لما نقرأ لهؤلاء، ذكرت لكم: أن «مفتاح العلوم» للسكاكي وهو معتزلي «تلخيص المفتاح» للقزويني وهو أشعري، «أسرار البلاغة» للجرجاني وهو أشعري، وسنقرأ كلامه في المجاز، وهكذا؛ هؤلاء تعرفون نحن لا نلومهم، هكذا يعتقدون، هذا اعتقادهم، ولكن لماذا نوافقهم نحن؟ ما دام نُخالفهم في الأصول؛ فلماذا نوافقهم إذا كانت النظرية الشرعية؛ لا بد أن تُثبت وتُبرهن أنها شرعية فأوافقك، إذا كانت القضية عقلية؛ لا بد أن تثبت الفروق بين هذا وهذا عقلاً حتى أوافقك، إذا كانت القضية لغوية لا بد أن تُثبت -من أهل اللغة- أنها لغوية حتى أوافقك، إذا لم تكن شرعية؛ بل هي تخالف الشرع؛ إذا لم تكن عقليةً ليست مضطربة لا في الفروق ولا في التقسيمات ولا في شيءٍ مما ادَّعي، وليست هي أيضاً لغوية، أهل اللغة لا يعرفونها، من متى بدأت تُسرَّب وتُتحم في اللغة؟ بعدما كتب المعتزلة عنها، والمعتزلة بعد فترةٍ تخلَّوا عنها ونحن مازلنا متشبثون بها!، سنعرض لمواقفهم أنهم أنشأوها لغرضٍ، وبعد انتهاء هذا الغرض قالوا: هذه نظرية باطلة، وأخذوا بنظريةٍ أخرى تلبى طلبهم بأوسع من هذا، ونحن لا زلنا متشبثين بفكرة المجاز!، خلنا نستمع إليهم رأي المعتزلة المخترعين لهذه الفكرة؛ لا بد أن نعرف أيضاً: أين هم الآن من هذه النظرية وأين هي الآن منهم؟

سنعرف هذا بإذن الله.

في موضوع أثر المتكلمين، سنركز على إبراز أثرهم في تدوين البلاغة عموماً حتى لا نستغرب

أنهم أقحموا نظرياتٍ كثيرةً تخدمهم، فمثلاً:

أولاً: سأحدث عن هذا الموضوع من ناحيتين:

الناحية الأولى: قسم المَعْنِيَّون بدراسة ظاهرة تطور علم البلاغة، قسموا الأئمة الذين تطور هذا العلم

على أيديهم إلى طائفتين -ركزوا معي- الذين تطور هذا العلم على أيديهم قسموهم إلى طائفتين:

الطائفة الأولى: طائفة اللغويين، طبعاً لن نستغرب أن تكون هذه الطائفة ممن طَوَّروا هذا العلم؛ لأن

هذا مجالهم، طبعاً: كيف طوروا هذا العلم؟ هذا سيكون الحديث فيه طويلاً، المهم الطائفة الأولى

طائفة اللغويين.

الطائفة الثانية: هي التي ستصدمنا هنا، طبعاً هنا سأقرأ النص لأحدهم «في البلاغة العربية» هذا كتاب هنا كتاب اسمه «في البلاغة العربية» هذا نصه: الطائفة الثانية يقول: أما طائفة العلماء المعلمين الأخرى التي ظهرت في العصر العباسي فهي طائفة علماء الكلام، وفي طليعتهم المعتزلة الذين كانوا يُدربون تلاميذهم على فنون الخطابة والجدل والبحث والمناظرة في الموضوعات المتصلة بفكرهم الاعتزالي.

أليست مفاجأة أن نكتشف أن في الميدان طائفةٌ عرفت بانتمائها إلى فكرهم، طائفة المتكلمين؛ يعني برزوا في هذا المضممار إلى هذا الحد، حتى شكّلوا طائفةً؛ لغويون ومتكلمون.

هذه الطائفة معروفةٌ من البداية، أنت لَمَّا تكون أمام اللغوي ما الذي تتوقع منه؟ تتوقع منه أن تستفيد منه في الجانب اللغوي، ولكنك لما تكون أمام معتزلي يُدرّسك اللغة؟ مصدر مأمون هذا؟! أقل شيء تتوقعه منه؛ يعني لا تكون في مأمّنٍ من خلفياته! قد يُدرّسك نظرياتٍ صحيحةٍ، وقد يأخذك إلى ما يعتقد أنه ليس كذلك.

يهمنا هنا أن هذه الطائفة معروفةٌ من البداية.

يقول أحد الباحثين عن هذه الطائفة: وللأسف الشديد فقد طغت المدرسة الكلامية على المدرسة الأدبية وتوارت البلاغة وراء المنطق والفلسفة كما تتوارى الشمس خلف حُجبٍ من السحب الداكنة. هذا يقوله الدكتور عبدالقادر حسين في كتابه «المختصر في تاريخ البلاغة».

ويقول باحثٌ آخر: وقد استطاعت هذه المدرسة السيطرة على الدراسات البلاغية بعد الشيخ عبد القاهر الجرجاني - طبعاً الشيخ عبد القاهر أيضاً سيأتي الحديث عنه - وبلغت ذروتها في عصور الشروح والتلخيصات. هذا قاله الدكتور أحمد مطلوب في كتابه «البلاغة عند السكاكي».

من طريف ما يُذكر هنا ما قاله الإمام إبراهيم الحربي صاحب «غريب الحديث» معاصر لأئمة الكتب الستة، توفي سنة ٢٨٠، يقول: كان أهل البصرة أهل العربية منهم أهل الأهواء، إلا أربعة فإنهم كانوا أصحاب سنة، أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب والأصمعي.

سبحان الله! شوف مدى تسلطهم على هذا الجانب حتى صار أهل السنة منهم يُعدّون بالأصابع أربعة في مدينة البصرة. هذه الناحية الأولى.

الناحية الثانية: المهتمون بدراسة تطور البلاغة يكادون يتفقون على تميز ثلاث شخصياتٍ في ذلك، في مسيرة البلاغة في تطورها؛ إذا نظرنا إلى المؤثرين في هذا المجال فهناك ثلاث شخصياتٍ تميزوا في هذا المجال بأثرهم، وكل واحدٍ منهم يُمثل عهدًا من عهود تطور البلاغة وهم، تُركز على هؤلاء الشخصيات:

الشخصية الأولى: الجاحظ المعتزلي توفي سنة ٢٥٥، السنة التي توفي فيها الإمام الدارمي، توفي قبل الإمام البخاري بسنة، اعتبروه المؤسس الأول للبلاغة العربية؛ طبعًا المصادر في كل ما أذكره كثيرة، من ذلك: «التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس» للدكتور حمادي صمود عَنون لهذه المرحلة: بالحدث الجاحظي الشخصية الأولى.

الشخصية الثانية: عبدالقادر الجرجاني الأشعري توفي سنة ٤٧١، اعتبروه واضع أسس علم البلاغة العربية والمُشيد لأركانها والموضح لمشكلاتها. أيضًا: المصادر كثيرة.

الشخصية الثالثة: الزمخشري المعتزلي توفي سنة ٥٣٨، اعتبروه مُكَمِّل قواعد علم المعاني والبيان ومُطَبِّق القواعد التي وضعها الجرجاني في البلاغة العربية؛ «في البلاغة العربية» «البلاغة تطور وتاريخ» «تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها» المصادر كثيرة.

هذا العرض الموجز يكشف لنا حظ المتكلمين من اللغة وأنهم فرسان هذا الميدان على أن للمعتزلة في ذلك نصيب الأسد، يعني هؤلاء الثلاثة معتزلي أشعري معتزلي؛ وكل مرحلةٍ من هذه المراحل تُمثل تطورًا معينًا وحدثًا معينًا.

من من أهل السنة في هذه؟ لذلك نحن لما نقرأ في البلاغة ونحن نتقلب بين هذا وهذا فلا بد أن نتنبه لما يكتبونه، بلا استثناء.

سأذكر في الأخير أن أحدهم وهو الدكتور محمد علي الصامل له كتيبٌ جميلٌ «المدخل إلى بلاغة أهل السنة» أحثكم على قراءته، وهو ممن يقول بالمجاز، أنا جلست معه، كتب عنوان: الحاجة إلى بلاغة أهل السنة، سبحان الله! أهل السنة يعني هم المرجع فيها؛ المفروض؛ ولكن هؤلاء المتكلمين استأثروا بهذه البلاغة وكتبوا فيها وكما يقولون:

ونقري ما شئت أن تنقري

خلالك الجو فيضي واصفري

بناءً على هذه المعطيات التي ذكرتها صرّح أحدهم - ركزوا على هذا النص والنصوص الأخرى أيضاً- يقول: أن البلاغة قد نشأت في أحضان بيئة المتكلمين وخاصة المعتزلة وازدهرت وترعرعت في هذه البيئة أيضاً ثم مضت تنضج وتكامل على أيدي علماء هذه الطائفة النشطة من مفكري العربية، تعهدوا في أول أمرها المعتزلة الأول من أمثال عمرو بن عبيد وبشر بن المعتمر وأبي عثمان الجاحظ، وتعهدوا في فترة التطور والارتقاء الرّماني والقاضي عبد الجبار وأمثالهما.

هذا النص للدكتور وليد إبراهيم قصاب رسالة علمية «أثر المعتزلة في التراث النقدي والبلاغي حتى نهاية القرن السادس الهجري».

ويقول باحث آخر تحت عنوان: دور المعتزلة في ظهور علوم البلاغة وتطورها، يقول: نظراً إلى الدور الكبير الذي أداه المعتزلة عموماً وأدباءهم خصوصاً في نشوء وتطور الدراسات البلاغية في الأدب العربي فقد ارتئينا أن نخصص موضوعاً - هكذا يقول لعله يريد موضعاً- لاستعراض جهودهم وإسهاماتهم في هذا المجال الهام من مجالات الأدب العربي، ثم قال: وفيما يرتبط بموضوع دور المعتزلة في ظهور العلوم البلاغية وتطورها يمكننا القول أن النواة الأصلية لهذه العلوم نشأت أساساً بين أوساط المتكلمين، وفي الحقيقة فإننا نستطيع أن نقول: إن نهضة بلاغية وبيانية واسعة وناشطة حدثت بفضل المتكلمين، وعلي رأسهم المعتزلة؛ اعتباراً من القرن الثاني الهجري وهكذا فإن المعتزلة من أمثال واصل والنظام وثمامة وبشر وعمرو بن عبيد وغيرهم يُعتبرون المؤسسين الأوائل لعلوم البلاغة والبيان.

«تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم» للدكتور فالح الربيعي. طبعاً هو تحدث فيه بتفصيل أكثر لكم أن تراجعوه من صفحة (٥٠).

لاحظ أحد الباحثين - طبعاً بحق - أنه يبدو من كثرة تقليد البلاغيين للمتكلمين وكأن البلاغة بدأت حيث انتهى علم الكلام، أنتم ما رأيكم حسب ما نسمع من هذه النصوص؟ هذه الحقيقة؛ هذه تكمل هذه وهذه تكمل هذه، طبعاً نحن ذكرنا الشخصيات الثلاث، بعدها يقول: على أن الشخصية التي تركت أثراً غائراً في البلاغة وكادت أن تنفرد به هي شخصية الزمخشري ذلك أنه قد طبّق آراء الجرجاني في البلاغة من خلال تفسير الكشاف وخدم المعتقد الاعتزالي من خلاله، كما أنه أضاف أصولاً - هذا كلامٌ لغيري وليس لي، من هنا-: قد أضافوا أصولاً بلاغية لم يعرض لها عبد القاهر ونَمَى كثيراً من الأصول السابقة وحرر كثيراً من المسائل. يقول هذا صاحب كتاب «البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري».

طبعًا هناك دراسات عديدة حول الزمخشري وأثره على من بعده في البلاغة وأوفي هذه الدراسات فيما وقفتُ عليه -أنا أتحدث عن نفسي- هي دراسة دكتور محمد محمد أبي موسى في كتابه «البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية»، والكتاب كله في بابين: الباب الأول في عرض البحوث البلاغية في الكشف، والباب الثاني في استعراض أثر الكشف في الدراسات البلاغية، الباب الثاني له في ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** أثره في مدرسة مفتاح العلوم للسكاكي.
- **الفصل الثاني:** أثر الكشف في المثل السائر لابن الأثير.
- **الفصل الثالث:** أثره في كتاب الطراز للعلوي.

طبعًا هذه الكتب كلها تمثل منهج في البلاغة، علمًا بأن الكتب الثلاثة المذكورة هي أهم الكتب البلاغية بعد الزمخشري إلى الآن، وأهمها هو الكتاب الأول وهو الذي لخصه الخطيب القزويني في كتابه «تلخيص المفتاح» والذي صار عمده المتأخرين وعليه شروحٌ كثيرةٌ أشهرها شرحا التفتازاني المختصر والمطول، وكما قلتُ لكم: السكاكي من المعتزلة، وهذا كله يُثير علامات استفهام، أقل ما فيه أنه يُثير علامات استفهام؛ أنك أمام بضاعة معتزلية أشعرية وماتريديية أيضًا، هم مدرسة واحدة، سأذكر فيما بعد -بإذن الله- مثالًا لكلام الزمخشري حول آية من الآيات في سورة الزمر، وكيف أن البلاغيين والمفسرين إلى عصرنا هذا يتناقلونه هكذا!؛ كل واحدٍ يُغير شيءٍ يُقدم ويؤخر ويُغير فيه تغييرًا بسيطًا والموضوع هو الموضوع.

يقول أحدهم عن الزمخشري أنه استعان بمعرفته بعلمي المعاني والبيان لخدمة الاعتزال؛ طبعًا ذكرت هنا أسباب اهتمام المعتزلة باللغة، لن أُطيل فيه، هذه الأسباب تتلخص في أن المعتزلة خدموا آرائهم من خلال أمرين:

الأمر الأول: اهتمامهم باللغة.

الأمر الثاني: اهتمامهم بالتفسير.

تجد أن اهتمام المعتزلة بالتفسير شيء مهوّل؛ مما يدلّك على هذا أنه من التفاسير التي لم تُطبع إلى الآن - والله الحمد ونسأل الله ألا يُطبع - تفسير للقاضي عبد الجبار ذكروا أنه في مائة مجلدٍ، أين همتنا؟ أين همّة أهل السنة في مثل هذه الأمور؟، ولك أن تُصور نفسك إذا كُنْتَ أمام تفسيرٍ في مائة مجلدٍ، طفّت مجلدٍ ما تأثرت، مجلدين ما تأثرت، ثلاثة ما تأثرت؛ إلى متى؟ هذا الفيروس سينتقل دون أن تشعر، والتفاسير المطبوعة للقاضي عبد الجبار فيها ما فيها من البلاء، منها «متشابه القرآن» في مجلدٍ ضخيمٍ فسّر القرآن كله حسب الأصول الاعتزالية، الأصول الاعتزالية خمسة تعرفونها: التوحيد والعدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين، أي آيةٍ تخالف هذه الأصول اعتبرها من المتشابهات، الكتاب اسمه «متشابه القرآن» أي آيةٍ تخالف أصلاً من هذه الأصول اعتبرها من المتشابهات ودرسها على هذا الأساس، سيرُجّعها إلى المحكم عنده!؛ فهم اهتموا باللغة؛ لأنهم من خلال اهتمامهم باللغة أقحموا هذه النظريات؛ ولازلنا متحيرين؛ مَنْ يُخالفهم هو الغريب الآن! أليس كذلك في هذه المسألة؟ يعني: مسألة المجاز.

أذكرُ أني كنت في الجامعة الإسلامية وأحد المشايخ ذكر في الدرس كان يُدرّسنا «فتح الباري» ذكر في الدرس أن المجاز يعني نظرية باطلة، ما أدري كيف صبرتُ إلى آخر الدرس، بعد الدرس قلت له: يا شيخ، نحن درسنا البلاغة عماد هذا العلم هذه النظرية كيف تقول هذا؟ فقلت له: هل بإمكانك أن تفيدنا أكثر وإلا كيف أنت الآن تنسف ما درسناه إلى الآن؟ قال: كيف أساعدك؟ قال لي: إذا أمكن أن تُشرفني في الغرفة سأكون سعيداً بك، وسأطرح عليك ما عندي من الإشكالات إن أحببتها جيد، وإن ما أحببتها ترجع إلى الحق، أنت المفروض ترجع إلى الحق.

والشيخ كنتُ ألاحظ أنه شديد في أسلوبه، وسبحان الله ما أدري كيف صبر عليّ؟ قال لي: متى تريد؟ قلت: أقرب وقت. حددت له الوقت وجمعت الأخوة الذين معي في ووزعت المجالات، يعني أنت تسأل في هذا وأنت تسأل في هذا وأنت تسأل في هذا وأنا سأتولى في هذا، جاءنا الشيخ جزاه الله خيراً، اسمه منصور الأسمري، هو كان يُدرس هناك والآن ما أدري وين الآن؟ أسأل الله أن يحفظه أينما كان، على كل حال: جاء وأذكرُ كيف نحن كنا نتناوشه من هنا وهناك، بالكاد أحدنا لا يكون انتهى ويبدأ الثاني والثالث، وهو صابرٌ ويجيبُ، بدأنا ننهار وتنتهي الأسئلة والشيخ ما شاء الله ثابت.

طبعًا أنا لم أقتنع بكلامه ونسبت هذا إلى عجزِي، وصلتُ إلى نتيجةٍ: أنه المفروض أقرأ في هذا الباب، والمفروض أقرن بين أدلة الطرفين، بدأت أقرأ حتى وصلت إلى هذه النتيجة التي أعرضها لكم؛ أن هذه النظرية ليس لها أساسٌ لا لغوي ولا شرعي ولا عقلي كما سنُفصل. إذن، هذه أسباب اهتمام المعتزلة باللغة والتفسير.

يقول أحدهم؛ طبعًا من اعترافاتهم؛ لماذا اهتموا بموضوع اللغة؛ سنشير إليه وأشار إليه هنا أيضًا؛ لماذا اهتموا بهذا الموضوع؟ طبعًا نحن لماذا نهتم بهذا الموضوع؟ لأن هذا يُصادم لا أقول أصلًا، بل أصولًا من أصول العقيدة؛ فلذلك أهتم؛ نفس الشيء عند المعتزلة؛ لأنه يفيدهم في مجالات كثيرة، يفيدهم في الإيمان، يفيدهم في الأسماء والصفات، يفيدهم في مسألة القرآن، يفيدهم في أمور كثيرة؛ أي موضع يُريدون أن يؤلوا فيه يفيدهم؛ لأن التأويل مجالٌ واسعٌ للتحريف عندهم، وتقنين التأويل يحتاج أيضًا إلى أسلحة، ومن أهمها المجاز؛ لأنك لما تقول: هنا تأويل وهنا تأويل وهنا تأويل؛ قد لا يُستساغ، لا؛ تفنن: تأويل، مجاز، تخييل، وهكذا؛ لذلك يقول القاضي عبدالجبار نفسه طبعًا من خلال اهتمامهم باللغة اخترعوا هذه النظرية هكذا أقول وستسمعون اعترافاتهم هم.

يقول القاضي عبدالجبار: فأما إذا كان المحكم والمتشابه واردين في التوحيد والعدل فلا بد من بنائهم على أدلة العقول؛ لأنه لا يصح ممن لم يعلم أنه جل وعز واحدٌ حكيمٌ لا يختار فعل القبيح أن يستدل على أنه بهذه الصفة بكلامه. ويقول: وإذا وجب تقدم ما ذكرناه من المعرفة ليصح أن كلامه حقٌّ ودلالةٌ فلا بد أن يُعرض ما في كتاب الله من الآيات الواردة في الوعد والتوحيد على ما تقدم له من العلم فما وافقه حملة على ظاهره وما خالفه حملة على المجاز.

كل النصوص! لم يستثن شيئًا هذا يقوله في «المغني» في المجلد السادس عشر، «المغني» طبع في خمس وعشرين مجلد، بس بعض المجلدات في الوسط لا زالت مفقودة، يقول عن المحكم والمتشابه: إن الواجب على المكلف عرضها على دليل العقول فإذا وجب ذلك فيهما حملنا ما يُمكن إيفاء الحقيقة حقها على حقيقته وما لا يمكن أن نُوفيه حقه حملناه على مجازه المعروف. في نفس المصدر.

يقول أحدهم وهو يدعي الحياد يقول: **قد لعب المجاز دورًا هامًا في مدرسة الاعتزال إذ اعتمدت عليه كل تأويلاتهم في نفي الصفات.** «ظاهرة التأويل وصلتها باللغة» للدكتور أحمد عبدالغفار.

عددٌ منهم يقولون أن المعتزلة هم الذين اخترعوا فكرة المجاز، طبعاً أكثر؛ واخترعوها لأغراضٍ خاصةٍ بهم، عبّر عن ذلك كثيرٌ من الباحثين منهم، ويقول أحدهم وهو يستعرض فضل المتكلمين على علم البلاغة وتفوقهم على اللغويين يقول: **ونريد أن نُشير هنا إلى فضلهم على البلاغة العربية عامةً - سبحانه الله هذا فضلهم! - وعلي نظرية الإعجاز بخاصة في جانبها الفني ونُلخص ذلك في:**

أولاً: المجاز اللغوي.

ثانياً: التأثير النفسي.

ثالثاً: دراسة الجمال والذوق الأدبي.

أولاً: المجاز اللغوي: وقد لجأ المعتزلة لهذا الباب حتى يتسع أمامهم القول، وحتى يُفلتوا أو ينفلتوا من تلك القيود التي ألزمهم بها المجسمة -المجسمة عندهم هم أهل السنة- وغيرهم من الطوائف وبخاصةٍ حين عالجوا التشبيه في القرآن الكريم، ولقد هاجموا اللغويين -من هاجموا؟ المعتزلة هاجموا اللغويين، هاجمواهم في عقر دارهم! ما شاء الله!- هاجموا اللغويين والمفسرين البسطاء الذين يلتزمون ظاهر اللفظ، وراحوا -المعتزلة؛ الضمير يرجع إليهم- وراحوا ينزهون الذات الإلهية عن كل ما ينالها من حسيةٍ وجنحوها إلى الصور الذهنية والخيالات المتضمنة، ليبرزوا معانيها البعيدة في نفوس الناس وكان عدتهم في ذلك المجاز اللغوي. «إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة» للدكتور منير سلطان.

ويقول الدكتور محمد العمري؛ أن المتكلمين الذين شغلوا بتنزيه النص القرآني عن مجافاة العقل واللغة -طبعاً على حد تعبيره- استثمروا الرصيد اللغوي البلاغي لتفسير قضية الإعجاز القرآني، وذلك لأنه -وكما يقول- أثار اللغويون مجموعةً من الأسئلة الفكرية حول انسجام النص القرآني الإعجاز؛ ولم يعد الجواب اللغوي كافياً كما قال الجاحظ، بل صارت الاستعانة بالمنطق أمراً مُلحاً، وفي هذا الإطار طُوّر مفهوم المجازي من المستوي اللغوي العام -ما هو المستوي اللغوي العام؟ كل ما خالف القياس والمعلوم- إلى المستوي الكلامي الخاص الذي يعني تحول الدلالة؛ المجاز في مقابل الحقيقة. هذا يقوله الدكتور محمد العمري في كتابه «البلاغة العربية أصولها وامتداداتها» طبعاً هذا ليس منهم؛ لأن هذه

النظرية الآن صارت جزءاً من اللغة، وتُدرس على هذا، وكل من له يدٌ في تطويرها يُذكر بالإشادة؛ لماذا؟ لأنها نظرية محترمة!

يقول الدكتور عبدالفتاح لاشين - طبعاً له كتب عديدةٌ في هذا المجال - يقول: وجاء القرن الثالث ومع المتكلمون من المعتزلة وقد حاولوا تخليص العقيدة من كل -متي؟ في القرن الثالث، المحاولة؛ يعني بعد عصر الصحابة والتابعين وأئمة التابعين؛ جاءوا يحاولون - وقد حاولوا تخليص العقيدة من كل ما لابسها من سوء فهم، وكان مبدأ التوحيد عندهم منطلقاً أساسياً لمبحثهم في المجاز دفاعاً عن الألوهية من كل ما يُمكن أن يقوم حولها من فهمٍ يُؤدي إلى التجسيم أو التشبيه، وقد واجهوا كل النصوص القرآنية أو الأحاديث الشريفة التي تتعارض مع عقيدتهم. واجهوها بدون استثناء، طبعاً «البيان في ضوء أساليب القرآن» الكريم للدكتور عبدالفتاح لاشين.

طبعاً لا ما نحتاج أن نُعلق على تأثيره وعمق التأثير، ما يحتاج؛ أين نحن؟ يعني: كأنه يتحدث عن آية في القرآن الكريم.

ويقول أحد الباحثين عن دوافع المعتزلة المباشرة لبحث المجاز، يقول: إن المعتزلة وجدوا في بعض آي القرآن ونصوص الحديث ما ظاهره متعارضٌ مع أصولهم وعقائدهم وأنهم اجتهدوا في تأويل تلك النصوص وتفسيرها تفسيراً يوافق مذهبهم، وفي هذا التأويل كانوا يُحاولون صَرْفَ الألفاظ عن ظاهرها القريب وإعطائها معاني أخرى وراء الظاهر، ومن هنا يُمكن اعتبار بعض أصول الاعتزال دوافع مباشرةً لدَرْسِ المجاز في القرآن الكريم والحديث وفي اللغة العربية عامةً. «المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن» لأحمد أبي زيد هذا اسم الكتاب.

ويقول الدكتور عبدالقادر حسن: طبعاً هذا مما كتب في البلاغة كثيراً - يقول: وعلي الرغم من ذلك كله - أي: طغيان النظرية العقلية عليهم - فإن المتكلمين يرجع إليهم الفضل في وضع كثير من مصطلحات البلاغة التي - ركزوا معي - التي أخذ بها المتأخرون من تقسيم الكلام إلى حقيقةٍ ومجازٍ أو تقسيم علوم البلاغة إلى معانٍ وبيانٍ وبديع. هذا لا يقوله أحد المعتزلة، بل يقوله متخصصٌ في تطور البلاغة، يقول هذا في كتابه «المختصر في تاريخ البلاغة».

وأكد باحث تخصص في منهج الزمخشري في التفسير؛ أكد أن الزمخشري يهتم بالمجاز؛ لأن - من هنا نصه -: لأن الناحية العقديّة مستأثرة باهتمامه تدفعه إلى أن يُشكّل معنى النص وفق الرأي الاعتزالي

وأنه لا يهتم بالبحث في المجاز من الناحية الجمالية. هذا يقوله الدكتور مصطفى صادق الجويني في كتابه «منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه».

ويقول باحث آخر طبعاً ألف كتاباً مستقلاً أسماه «المجاز في البلاغة العربية» يذكر فيه أن باعث الدراسة المجازية هو باعث ديني، طبعاً هو أكد موافقته لشيخ الإسلام في أن المجاز من سنن المتكلمين، ورجح بعد بحثٍ مستفيضٍ أن المجاز أنشأ للتعامل في النصوص التي أثبتت في ظاهرها - طبعاً حسب تعبيره - الصفات الحسية لله تعالى؛ هكذا يُعبرون هم؛ طبعاً النصوص هذه هي التي أثبتت؛ الله ﷻ هو الذي أثبتها لنفسه، مثل قوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَعْلُومَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وأكد أيضاً هذا الباحث اتكاء الفرق الباطنية على المجاز في تأويل نصوص القرآن الكريم، هذا يذكره في كتابه «المجاز في البلاغة العربية».

ويقول الدكتور أحمد صبحي، وهذا من المتحمسين للمعتزلة، يقول: صعوبة أخرى واجهها المعتزلة بعد أن ذهبوا في التنزيه إلى حد نفى أدنى مماثلة بين الله والإنسان، ألا وهي الآيات التي تُوهم التشبيه - يعني سبحانه الله تُشكل صعوبة - وقد تأولها المعتزلة على نحو يتسق مع تنزيهم المطلق لله ﷻ، وقد استخدموا في التأويل إحدى طرق ثلاث: ثراء اللغة في دلالة اللفظ على عدة معان، بلاغة اللغة العربية وكثرة استخدام العرب للمجاز والاستعارات والكيانات، وذلك أكثر تأويلاتهم للآيات المتشابهة.

الثالث: تحريفٌ بسيطٌ! - تحريفٌ بسيطٌ؛ قف مع هذه - في قراءة بعض الآيات مستندين إلى تعدد القراءات. تحريفٌ بسيطٌ؛ أعوذ بالله! ويستسيغه؛ تحريفٌ! بسيطٌ، هو يُسميه، طبعاً الكلام له، في كتابه «في علم الكلام - المعتزلة» وجزء آخر «في علم الكلام - الأشاعرة».

أقول: بناء على كل ما سبق ذكره أرى أن أحد الباحثين قد أصاب كبد الحقيقة بقوله - هذا كلامه - إن تاريخ الحقيقة والمجاز جزءٌ من تاريخ علم الكلام، بل هو قطبه ولبابه. هذا قاله أحد الباحثين له كتيبٌ جميلٌ أسماه «فلسفة المجاز».

طبعاً اهتمامهم بالتفسير يأتي في نفس الاتجاه.

الحاجة إلى بلاغة أهل السنة:

كلام جميل للدكتور محمد بن علي بن محمد الصامل في كتابه «المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة».

طبعا المعتزلة هم الذين اخترعوا المجاز من خلال هذه النصوص والتي بعضها للمعتزلة وبعضها للمتأثرين بهم وبعضها للمتخصصين في هذا المجال ممن ليسوا من المعتزلة ولا من المتأثرين بهم؛ إلا أن كتابتهم في هذا المجال هي التي أدتهم إلى هذا؛ أن مَنْ أنشأ هذه الفكرة هم المعتزلة، وقد رأينا كيف أثرهم في تدوين اللغة، وكيف أثرهم في إنشاء هذه المصطلحات.

أغراضهم من وضع المجاز:

طبعا الموضوع طويل، أكتفي بذكر كلام للجرجاني؛ لأن الوقت بدأ يُداهمنا.

الجرجاني يقول: وَمَنْ قَدَحَ فِي الْمَجَازِ وَهَمَّ أَنْ يَصْفَهُ بِغَيْرِ الصِّدْقِ فَقَدْ تَخَبَطَ خَبَطًا عَظِيمًا، وَيَهْرَفُ بِمَا لَا يَخْفَى، وَلَوْ لَمْ يَجِبِ الْبَحْثُ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَجَازِ وَالْعِنَايَةَ بِهِ حَتَّى تُحْصَلَ دُرُوبُهُ وَتَضْبُطَ أَقْسَامُهُ إِلَّا لِلسَّلَامَةِ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ الْمَقَالَةِ وَالْخُلَاصِ مِمَّا نَحَا نَحْوَ هَذِهِ الشَّبْهَةِ لَكَانَ مِنْ حَقِّ الْعَاقِلِ أَنْ يَتَوَفَّرَ عَلَيْهِ - يعني أن يهتم به - ويصرف العناية إليه، فكيف وبطالب الدين حاجة ماسةً إليه من جهاتٍ يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيه منها فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون! - دينهم الضمير يرجع إلى من؟ هو يرجعه إلينا، وقد يرتد إليه وإلي غيره - ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون. طبعا هو في كلامه من مثل هذه المقالة يُشير إلى ما قرره قبل هذا الكلام أن الجاهل إذا أسند الفعل إلى غير أهله بجهله وسوء اعتقاده لا يُوصف ذلك بالمجاز، بل يقال إن ذلك حقيقة عند قائله مع أنه كذبٌ وباطلٌ وإثباتٌ لما ليس بثابتٍ أو نفيٌ لما ليس بمنتفيٍ وعلي هذا فلا يصح أن يكون قول الكفار ﴿وَمَا يُبَلِّغُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ [الجن: ٢٤]، من باب التأويل والمجاز وأن يكون الإنكار عليهم من جهة اللفظ كيف وقد قال تعالى بعقب الحكاية عنهم ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ﴿٢٤﴾، والمتجوز أو المخطئ في العبارة لا يوصف بالظن، إنما مظان من اعتقد أن الأمر على ما قال، وكما يُوجه ظاهر كلامه. «في أسرار البلاغة» ص / ٣٧٤.

الجرجاني هنا يستطرد ويقول بعد ما ذكر: وأما التفريط فما تجد عليه قوما في نحو قوله تعالى ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢]، ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه: ٥]، واشباه ذلك من النبؤ عن أقوال أهل التحقيق، فإذا قيل لهم: الإتيان والمجيء انتقال من مكان إلى مكان، وصفة من صفات الأجسام، وأن الاستواء إن حُمِلَ على ظاهره لن يصح إلا في جسم يشغل حيزاً ويأخذ مكاناً والله ﷻ خالق الأماكن والأزمنة ومُنشئ كل ما تصح عليه الحركة والنقلة والتمكن والسكون والانفصال والاتصال والمماسمة والمحاذاة، وأن المعنى على: إلا أن يأتيهم أمر الله - يسمونه مجاز الحذف - وجاء أمر ربك، وأن حقة أن يُعَبَّرَ بقوله تعالى: ﴿ فَأَنْتَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ [الحشر: ٢]، وقول الرجل: آتيتك من حيث لا تشعر، يريد أنزل بك المكروه وأفعل بك وأفعل ما يكون جزاءً لسوء صنيعك في حال غفلة منك، ومن حيث تأمن حلولة بك، وعلي ذلك قوله: أتيانهم من أيمن الشق عندهم، ويأتي الشقي الحين من حيث لا يدري، نعم - لا زال الكلام له - إن قلت ذلك للواحد منهم رأيت أنه إن عطاك الوفاق بلسانه فبين جنبه قلبٌ يتردد في الحيرة ويتقلب، ونفسٌ تفر من الصواب وتهرب، وفكرٌ واقفٌ لا يجيء ولا يذهب يُحذره الطبيب بما يُبرؤه من دائه ويُريه المرشد وجه الخلاص من عميائه، ويأبى إلا نفاً عن العقل ورجوعاً إلى الجهل لا يحضره التوفيق بقدر ما يعلم به أنه إذا كان لا يدري في قوله تعالى: ﴿ وَسَكَلِ الْقَرِيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] على الظاهر لأجل علمه أن الجماد لا يُسئل، فمن حقه أن لا يجسمها هنا على الظاهر ولا يضرب الحجاب دون سماعه وبصره حتى لا يعي ولا يُراعي مع ما فيه إذا عقد على ظاهرة من التعرض للهلاك والوقوع في الشرك. واضح كلامه.

مشايخنا الكرام..، أنا أُلخصه، هذا كلامه في «أسرار البلاغة» ص / ٣٩١ - ٣٩٣.

يقرر الجرجاني أن هناك مداخل للشيطان لا يُمكن سدها إلا باستعمال المجاز، وإلا فلا أمان لدين أحدنا ما لم يتترس بالمجاز، حيث إن دينه معرضٌ للسرقة وهو نفسه معرضٌ للهلاك، صمام الأمان من كل هذه المهالك هو المجاز، يقرر أيضاً أن التأويل في مثل هذه النصوص هو موقف أهل التحقيق، يقرر أيضاً أن الذين لا يقولون بالمجاز محرومون عن الحق، وأنهم يتقلبون في التردد والحيرة ويفرون من الصواب وأنهم لسوء موقفهم ليسوا في وضعٍ يُرشحهم للاستفادة من آراء من يُرشدهم إلى الصواب، وقد وصف من لا يقول بتأويلاتهم - طبعاً الفاسدة - وصفهم بأوصافٍ ذميمةٍ هو وأمثاله أولى بها.

وهي به وبحزبه المتكلمين أَلصق، وأهمية القضية عند الجرجاني تصل إلى أن قرر أن النصوص إذا أخذت على ظاهرها يتعرض صاحبها للهلاك ويقع في الشرك، هذا هو موقف الجرجاني من النصوص ومن أهمية المجاز وأنه وسيلة للخلاص من محاذير عديدة، منها الشرك.

طبعًا كل هذا يُوضح أن أهمية المجاز عند القوم لم تأت من فراغ، بل لكونه مطية طيِّعة لأهدافهم المنحرفة.

يبدوا أن الوقت داهمنا نكتفي بهذا القدر، وبإذن الله سنُكمل السلسلة إذا وجدنا فرصة، وإن كانت فيكم رغبة إن شاء الله نكملها بإذن الله.

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.